بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / حسام الدين محمد مغربي

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات : لا يوجد

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

خصوصية التحكيم في منازعات عقود تشييد المنشآت الصناعية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث:

أحمد أمين عبد المنعم الشبيني

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ رضا محمد عبيد (**رئيساً ومناقشاً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري- وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف الأسبق.

أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق جامعة عين شمس.

أ.د/ صلاح حامد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ الاقتصاد السياسي والقانون المالي المساعد- كلية الحقوق جامعة عين شمس.

أ.د/ عادل عبد الحميد الفجال (**مناقشاً وعضواً**)

أستاذ القانون المدني المساعد كلية الأنظمة والدراسات القضائية بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اسم الباحث: أحمد أمين عبد المنعم الشبيني

اسم الرسالة: خصوصية التحكيم في منازعات عقود تشييد المنشآت الصناعية

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون التجاري والبحري

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج: ٢٠٠٧م

سنة المنح: ٢٠٢٢م

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

خصوصية التحكيم في منازعات عقود تشييد المنشآت الصناعية

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحثة

أحمد أمين عبد المنعم الشبيني

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ رضا محمد عبيد (**رئيساً ومناقشاً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري- وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف الأسبق.

أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق
جامعة عين شمس.

أ.د/ صلاح حامد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ الاقتصاد السياسي والقانون المالي المساعد- كلية الحقوق جامعة عين شمس.

أ.د/ عادل عبد الحميد الفجال (**مناقشاً وعضواً**)

أستاذ القانون المدني المساعد كلية الأنظمة والدراسات القضائية بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾

صدق اللهُ العظيم

الضحى: ٤

الإهداء

- **إلى روح والدي الحبيب** رحمة الله عليه سأظل اروى روحك الراحله بالدعاء، الى أن القاك بأذن الله فى الجنه، رحمك الله رحمه تدخلك الجنه.
- **وإلى والدتى الحبيبة** متَّعها الله بالصحة والعافية فلا اقتباس ينصفها؛ ولانص يكفى للحديث عنها، هى الفضل؛ هى الخير؛ هى الكل.
- **إلى زوجتي الغالية** التي لم تبخل على بوقت أو جهد لمساعدتي فى اتمام هذه الاطروحة .
- إلى روحي وقُرَّة عيني ونبض فؤادي **نجلي "يحيى"**
- إلى **شقيقتى ونجليها "يوسف وياسين"**
- إلى **السيد المستشار/ فتحى تمساح** متعه الله بالصحة والعافية والذى أدين له بالفضل والعرفان والذى لم يتوان عن إمدادى بما احتجت إليه من نصح وإرشاد وتوجيه.
- إلى **عائلتى واصدقائي وزملائى فى العمل** وجميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم.

أهديكم جميعا خلاصة جُهدي العلمي

راجيا من الله له القبول

الباحث

شكر وتقدير

حيث أنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله ولايسعنى فى هذا المقام الكريم إلا أن وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد** أستاذ القانون التجارى والبحرى . عميد كلية حقوق جامعة بنى سويف الأسبق على تشريف سيادته لى بالموافقة على رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ؛ حتى يتسنى لي الإستفاده من علم سيادتة الواسع والأخذ بعين الأعتبار إلى الملاحظات الغنية التى سيشير إليها سيادته بالمناقشة؛ فجزاه الله عنى كل خير.

وحيث أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذى **الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى كلية الحقوق جامعة عين شمس؛ استاذى الذى تكرم وقبل بدون تردد الأشراف على تلك الرسالة؛ ولم يبخل سيادته على فى إبداء الرأى أو المشورة؛ فقد قام سيادته بمدى بمؤلفات عده حول التحكيم التجارى الدولى ؛كانت وبحق هى النواه التى استخدمتها فى بناء تلك الرسالة؛ بجانب حث سيادته المتواصل لى على ضرورة البحث والإجتهاد ؛ فله إن شاء الله خير الجزاء عنى وعن غيرى من الباحثين الذى تفضل سيادته بالإشراف عليهم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/عادل عبد الحميد الفجال** أستاذ القانون المدنى المساعد كلية الأنظمة والدراسات القضائية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وذلك للتفضل سيادته بالموافقة على الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة بواسطه الفيديو كونفرنس رغم مشاغله العظام فى المملكه العربيه السعودية والذى كان ومازال سيادته خير معين لى فى ملاحظاته الغنيه حول الرساله؛ فجزاه الله عنى خير الجزاء إن شاء الله تعالى.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى **الاستاذ الدكتور/ صلاح حامد أستاذ الأقتصاد السياسي والقانون المالى المساعد بكلية الحقوق جامعة عين شمس**، والذى رغم اعتذار سيادته عن حضور لجنه المناقشه لسفره خارج البلاد ؛ إلا أن اثره ثابت فى الاوراق ؛ حيث أنه كان دائم التشجيع لى والتواصل معى هاتفيًا وذلك لكى يطمئن على سير الرسالة وحثى على ضرورة البحث والإجتهاد والذى انعكس اثره على سير الرساله حتى تمام الانتهاء منها؛ فلسيادته عنى خير الجزاء إن شاء الله.

الباحث

مقدمة

أولًا- موضوع الدراسة:

لقد أصبحت النهضة الاقتصادية الغاية التي تسعى إليها كافة دول العالم؛ وعلى رأسها الدول النامية التي تسعى إلى إحداثها، وذلك من خلال وضع خطط لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها بواسطة برامج تنموية تهدف إلى تشجيع حركة الاستثمار الخارجي ووضع آليات مدروسة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الدول، وذلك من خلال إبرام العديد من الإنشاءات الصناعية التي تهدف إلى إحداث تنمية اقتصادية في العديد من قطاعات الدولة؛ مما يرفع شأن تلك الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة.

حيث تعد عقود الدولة؛ من الظواهر الذى أستحدثت نسبياً فى مجال عقود التجارة الدولية وترجع أهمية تلك العقود الدولية إلى انها تعد بمثابة حجز الزاوية التى تستخدمها العديد من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء ، كأحد الأدوات المهمة لجذب الأستثمار الأجنبي لها فى قطاعات معينه كقطاع الطاقه، لتحقيق اهداف التنمية الإقتصادية لها فى ذلك القطاع المعنى .

هذا وقد جاء اختيارنا على موضوع التحكيم فى منازعات عقود تشييد المنشأت الصناعية بإعتبارها أحد صور عقود الدولة التى تمثل أهمية كأحد أدوات جذب الاستثمار الأجنبي ، كون أن ابرام تلك العقود له أهمية فى الوقت الراهن خاصة لجمهورية مصر العربية والذى دأبت بموجب ذلك العقد على جذب الأستثمارات الأجنبية إليها فى قطاعات معينه كانت تحتاج إلى التطوير مثل قطاع الطاقة والكهرباء من خلال ابرام الدولة المصرية لعقود مع شركات عالمية رائدة فى مجالات الطاقة من أجل ضح استثمارات اجنبية فى ذلك القطاع المتضرر من أجل الأستفادة منها فى احداث التنمية المستدامة.

ومن أجل العمل على بيان الأستفادة العظمة من ذلك العقد الدولى فى مجال التنمية الاقتصادية المستدامة؛ كان لابد من ضروة التطرق إلى ألية لتسوية المنازعات فى مثل تلك العقود التى تحمل إلتزامات على عاتق الدولة الراغبة فى

الإستثمار وكذلك المستثمر الأجنبي الذى يسعى إلى ضخ أمواله فى قطاعات مختلفة فى الدول النامية من أجل تحقيق الربح ، حيث لوحظ أن ارباب مهنه البناء والتشييد يفضلون تسوية منازعاتهم بصورة تمثل حل توفيقي بين مصالح المتنازعين وذلك على أساس تجارى أو اقتصادى يكفل استمرار العلاقة بينهم وبالتالي إنجاز المشروع محل التعاقد بأقل التضحيات؛ حتى انه إذا استدعت طبيعة النزاع وظروفه طرحه على أجهزة التحكيم؛ فإن نجاح هذا الطرح يتوقف إلى حد بعيد عن مراعاه نظام التحكيم لخصائص صناعة البناء والتشييد ؛حيث يتعلق جانب كبير من منازعات عقود البناء والتشييد بمسائل فنيه يحتاج اطرافها الى تسويته بطريق يغلب عليه جوانب الفن والملائمه اكثر من الجوانب القانونية البحته بحيث يقضي التوصل الى تسوية سريعة لاتعرقل إجراءاتها إنجاز الاعمال فى التوقيتات المحددة ، من خلال الوصول الى الحل الاكثر ملائمه لظروف المشروع والاقرب الى تحقيق مصالح طرفى العقد.

وعملا بما تقدم ولما كانت خصوصية التحكيم فى منازعات عقود تشييد المنشأت الصناعية هى خصوصية ناتجة عن خصوصية العقد المبرم فى الأساس كونه عقدا يتميز بأحكام خاصة تميز عن غيره من سائر العقود الدولية الأخرى ؛ وبما له من تأثير مباشر على الية تسوية منازعاته .

وحيث يعد التحكيم الهندسي أنسب الخيارات لتسوية المنازعات الهندسية الدولية؛ وعليه فقد حرصت بعض مؤسسات التحكيم الدولية والاقليميه على تطوير نظمها على نحو يراعى فيه خصائص عقود الانشاءات الدولية واحتياجات تسوية منازعاتها مثلما فعلت غرفة التجارة الدولية.

وقد حرص الباحث على متابعة التعديلات الذى لحقت بالقوانين المتصله بتلك العقود وكذلك التطورات التى ألمت ببعض مؤسسات التحكيم الدولية والاقليميه ولائحتها والمتصله بمنازعات تلك العقود ؛ مع تطعيم هذه الاطروحة بالعديد من احكام المحاكم العليا فى مصر وفرنسا واحكام التحكيم التى تعاملت بأساليب مبدعة وخلاقه مع منازعات العقود المشار اليها.